



التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات نص المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المرحلة الرابعة من الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة لبنان الشمالي وعكار بيروت في ٣٠ ايار ٢٠١٠

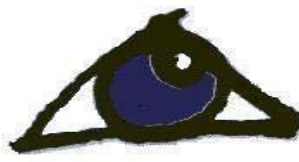
مع اختتام المرحلة الرابعة من الانتخابات البلدية في محافظتي الشمال وعكار يوم أمس، يكون عقد الانتخابات البلدية قد اكتمل. وبهذه المناسبة، تتقدم الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، من عموم اللبنانيين، ومن مواطني محافظتي لبنان الشمالي وعكار، بالتهنئة على نجاحهم مرة أخرى في اداء واجبهم وممارسة حقهم المواطني في انتخاب مجالس بلدية جديدة للمرة الثالثة منذ العودة الى ممارسة تقليد الانتخابات البلدية عام ١٩٩٨، بعد انقطاع طويل استمر اكثر من ثلاثة عقود.

وكذلك لا بد توجيه التهنئة مرة اخرى الى نجاح الحكومة واجهزتها، ونجاح وزارة الداخلية والاجهزة العسكرية والامنية تحديداً، في تنظيم وادارة عملية الانتخاب بشكل ناجح، وبعدها أقل من الاشكالات والخروقات للقانون وفق ما سجلته الجمعية في هذا الصدد، وذلك على الرغم من جريمة ضهر العين التي بدا للحظة انها قد تترك انعكاسات سلبية كبيرة على عملية الاقتراع. وهو ما سنعود اليه في سياق هذ التقرير.

وقبل الدخول في مضمون تقريرنا عن المرحلة الرابعة، نشير الى ان الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، سوف يعقدان تقريراً اجمالياً عن المراحل الاربعه يتضمن ابرز المشاهدات والعبر المستفادة، وسوف يعرض هذا التقرير في مؤتمر صحفي يعقد يوم العاشر من شهر حزيران ٢٠١٠، وسوف نضمنه ايضا رؤية الجمعية لكيفية التعامل مع الاصلاح البلدي والخيارات الممكنة في هذا المجال.

كما يهم الجمعية تذكير الجهات المعنية بوجوب الاسراع ببيت الطعون التي تقدم بها مرشحون ومتضررون الى مجلس شوري الدولة للنظر في بعض التجاوزات والمخالفات الجسيمة التي أثرت في نتائج الانتخابات او غيرها في بعض الحالات. واننا اذ نذكر بان هذه الحالات تكررت في كل المحافظات، ومعظمها لا زال قيد البحث منذ ما بعد المرحلة الاولى، بدءاً بالانتخابات البلدية والاختيارية في جبل لبنان والبقاع وبيروت. وكذلك الامر في لبنان الجنوبي والنيابية، حيث تعرض مرشحون لضغط ماكينات انتخابية ومرشحين منافسين ادت فعليا الى وقف التنافس، ذلك قبل يوم الاقتراع لفرض اللوائح التوافقية وخلال يوم الاقتراع للتصويت لصالح هذه اللوائح، وقد اشارت الجمعية الى البعض من هذه الحالات في تقاريرها السابقة، بما في ذلك تغيير مكان قلم اقتراع احد القرى في قضاء حاصبيا الى منزل احد المرشحين، والتعرض بالضرب المبرح لناخبين لم يلتزموا بالاقتراع لصالح بعض اللوائح. ان البت في هذه الطعون والشكاوي من أنه اعادة بعض الحق الى اصحابه، وهو ما يعيد ثقة المواطنين بالقانون وبالمؤسسات، ويعزز المواطنة ويحمي الممارسات الديمقراطية.

اما اليوم، فان تقريرنا الحالي سوف يتطرق لأبرز مشاهدات ومخالفات واستنتاجات المرحلة الرابعة من الانتخابات البلدية التي جرت امس في محافظتي لبنان الشمالي وعكار. ويتكون التقرير، كما التقارير السابقة، من قسمين يتوقف الاول عند بعض الملاحظات العامة على العملية الانتخابية والمشاهدات والمخالفات الاكثر اهمية؛ ويعرض القسم الثاني للمخالفات والمشاهدات التي افاد بها مراقبو الجمعية في المحافظتين، والذين بلغ



عددهم حوالي ٦٠٠ مراقب، من ضمنهم ٣٢٩ مراقبا ثابتا رصدوا بشكل مستمر سير عملية الاقتراع في عينة من ١٩٨ قلما تم اختيارها بشكل علمي في كل اقصية المحافظتين.

القسم الاول: الملاحظات العامة

يتناول التقرير في هذا القسم عددا محدودا من النقاط الهامة التي طبعت يوم الاقتراع امس، مع تلافي تكرار عرض النقاط العامة التي سبق ان تناولتها تقارير المراحل السابقة. وفي ما يلي ابرز هذه النقاط.

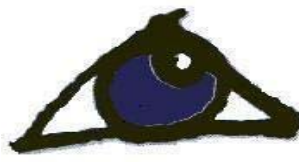
١- جريمة زهر العين وتداعياتها

تتقدم الجمعية أولا بالتعزية بضحايا هذه الجريمة المرفوضة بكل الاعتبارات الممكنة، والجمعية بصفتها مؤمنة وملتزمة بحقوق الانسان وكرامته، ترفض بشكل قاطع كل اشكال العنف والانتهاك لحقوق الانسان والمواطن، فكيف اذا كان الامر يتعلق بالقتل. ولا يقلل من شجبنا ورفضنا لهذه الجريمة، ان توصف بكونها جريمة فردية او عائلية او ثأرية، وليس لها ابعاد سياسية مخطط لها، كما اكد اهل الضحايا انفسهم. وهذا الامر يدفعنا الى التساؤل عن جدوى انتشار السلاح الفردي بين المواطنين ويعزز قناعتنا بوجود تقوية سلطة دولة القانون والمؤسسات على كافة الاراضي اللبنانية، في كافة اجهزتها لاسيما القضائية والامن، كجهات وحيدة مخولة بحماية امن المواطنين وحقوقهم.

لكن توقيت الجريمة قبل يوم من موعد الاقتراع، وانتفاء مرتكبيها والضحايا الى طرفين سياسيين متنافسين انتخابيا ويفرق بينهما تاريخ من العلاقات السلبية والنفور، جعل لهذه الجريمة اثارا سياسية وانتخابية سلبية محتملة على عملية الانتخابات. الا ان تحول هذا الاحتمال من مجرد امكانية الى واقع موضوعي يتوقف على ردود الفعل وتعامل الدولة واجهزتها، وكذلك تعامل القوى السياسية المعنية خصوصا، والمواطنين معها. وهذا بالذات ما يقع ضمن نطاق اهتمام وصلاحيات الجمعية، حيث ان الجريمة نفسها هي في عهدة القضاء.

وتتوقف الجمعية في هذا الصدد عند تحول هام في مسار التعامل مع الجريمة والذي تمثل في الاستغلال السياسي لهذه الجريمة الذي ربما يكون لخدمة اغراض انتخابية آنية، لاسيما في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس تيار المردة الوزير السابق والنائب سليمان فرنجية ظهر يوم السبت ٢٩ ايار ٢٠١٠. والذي جاء في توقيته ومضمونه وشكله محملا بالكثير من العناصر السلبية وعوامل الخطر. واذا تم تحليل مضمون المؤتمر الصحفي من منظور موضوعي يستوحي المواد الناظمة للإعلام الانتخابي، وخصوصا المادة ٦٨ من القانون ٢٥/٢٠٠٨ للانتخابات النيابية، فإنه يتضمن مخالفات كبيرة لهذا القانون. ان المؤتمر الصحفي للوزير السابق والنائب فرنجيه، والذي هو في الوقت نفسه زعيم تيار المردة وزعيم تقليدي يتمتع بنفوذ وتأثير لا يمكن انكارهما في منطقة زغرنا الزاوية، تضمن العناصر التالية:

- أولا، انه اتى محملا بمضامين تحريضية تتجاوز القدر والذم والتشهير، وتستعيد اجواء الحرب والشقاق بين اللبنانيين؛
- ثانيا، انه حمل تهديدا على درجة كبيرة من الوضوح لفئة من المواطنين بسبب انتمائهم السياسي، مصحوبا بأشارة الى رفع الضغط عن المحازيين المؤيدين الذين انضبطوا سابقا بسبب وجود هذا الضغط؛
- ثالثا، انه تضمن عناصر وايحاءات باحتمال حدوث مواجهات عنيفة يوم الاقتراع، مما يعتبر ضغطا على الجهات المعنية يدفع باتجاه تأجيل الانتخابات البلدية.



ان المؤتمر الصحفي للوزير السابق والنائب فرنجية تسبب بموجة من القلق في اوساط واسعة، مما كاد ان يتسبب بتأجيل الاستحقاق الانتخابي جزئيا على الاقل، موسعا نطاق العمل الجرمي المحدود والذي هو في عهدة الدولة: قضاء واجهزة الامنية، الى امكانية تحوله الى ضرر معمم على المواطنين من خلال تعريض العملية الانتخابية الى مضاعفات غير مرغوب فيها وفرضها على عموم المواطنين في المنطقة، وهم ليسوا طرفا في الجريمة، مهما كانت ابعادها واسبابها.

ان الذي حال دون ذلك هو تضافر ثلاثة عوامل: اولها واكثرها اهمية، هو الموقف الحاسم والسريع الذي اتخذته وزارة الداخلية والبلديات والقيادات العسكرية والامنية لتأكيد اجراء الانتخابات واتخاذ ما يلزم من تدابير ميدانية لضبط الامن والسيطرة على اي اشكال محتمل. والثاني هو عقلانية اهل الضحايا واهالي بلديتهم والاطراف السياسية والمحلية التي سارعت كلها الى نزع الطابع السياسي عن الجريمة، وحصرها في نطاقها. والثالث هو وعي المواطنين الكبير حيث اثبتوا مرة اخرى انهم جديرون بالممارسة الديمقراطية، وانهم حريصون على السلم الاهلي وسيادة القانون، ربما بمستويات اعلى بكثير مما تعتقده القيادات السياسية التي شكك معظمها بوعيهم، في اكثر من مناسبة.

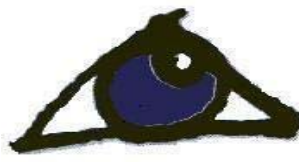
ان الجمعية اذ تلاحظ هذا الدور الايجابي الذي تضافرت فيه جهود الدولة مع القيادات السياسية ومع الاهالي، تشدد من جهة اخرى ان على المسؤولين والزعماء السياسيين ان يتحلوا بدورهم بالمسؤولية الوطنية، والامتناع عن خطاب او ممارسة من شأنها تعريض العملية الديمقراطية وحقوق المواطنين لخطر الانتهاك.

٢- في استخدام المواقع العامة في العمل الانتخابي

سبق للجمعية ان تناولت في كل تقاريرها السابقة هذه الظاهرة الشائعة في الحياة السياسية والانتخابية اللبنانية، وعرضت في كل تقرير لمثال او اكثر مثل هذا الاستخدام غير المشروع وغير القانوني، خصوصا من قبل الوزراء والقيادات التي تحتل مواقع قيادية بارزة في هرم مؤسسات الدولة الحكومية او البرلمانية والمؤسسات العامة. ويتوقف تقرير المرحلة الرابعة عن الحالة الاكثر بروزا والتي تمثلت بإداء الوزير جبران باسيل.

فبمناسبة المعركة الانتخابية حول بلدية البترون، لم يلتزم الوزير جبران باسيل بالفصل بين ادائه بصفته وزير الطاقة، وبين مشاركته النشيطة في قيادة الحملة الانتخابية في البترون التي بدا في وسائل الاعلام انه كان يقودها مباشرة بإسم التيار السياسي الذي ينتمي اليه. الا ان الحدث الابرز الذي يشكل خرقا مباشرا للفصل بين الموقعين العام والخاص، كان استخدام الوزير باسيل لمكاتب الوزارة والمناسبات المتعلقة بعملها، في الحملة الانتخابية.

فيوم الخميس الواقع في ٢٧ أيار ٢٠١٠، وفي مؤتمر صحفي عقده الوزير باسيل في مكتبه في الوزارة، من اجل عرض مجموعة من النقاط والاجراءات والمشاريع المتعلقة بوزارته، قام بالرد على بعض الاسئلة التي وجهت اليه وتناول بشكل مستفيض قضايا تتعلق بالانتخابات البلدية في البترون، واعلن مواقف سجالية مفصلة في مسائل بلدية بحتة، ومنها ما يتناول صراحة زميل له في الحكومة.



ان مثل هذا الاداء يناقض مبدأ حياد الدولة واجهزتها، ويشكل استخداما صريحا للموارد والمواقع والاعمال الحكومية العامة في خدمة مصلحة انتخابية خاصة، وهو ايضا مخالف للقانون قياسا على قانون الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩.

لقد سبق للجمعية ان رصدت ممارسات ومخالفات مشابهة قام بها مسؤولون حكوميون وبرلمانيون متعددون الاتجاهات في مناسبات انتخابية سابقة، من دون ان يؤدي ذلك الى وقف مثل هذه المخالفات. وقد بات من الضروري بمكان ان يطرح هذا الامر على بساط البحث في خلال عملية الاصلاح الانتخابي النيابي والبلدي، خصوصا لجهة وضع آليات واجراءات عملية للحد من هذه الممارسات بشكل فعلي.

٣- في فترة الصمت الاعلامي

على الرغم من ان قانون الانتخابات البلدية لم ينص على عدد من القضايا التي شملها قانون الانتخابات النيابية، ومنها فترة الصمت الاعلامي عشية يوم الاقتراع وخلالها، فإن ما جاء في قسم كبير من التصريحات التي تكررت امس على لسان النواب والمرشحين من مختلف الاتجاهات، يدعو الى التفكير مليا بذلك.

ان معظم التصريحات انت مشبعة بتعابير توحى بالتنافر، والتنافس الحاد، السجال السياسي والشخصي احيانا المحمل بالاتهامات والنعوت السلبية، والتحفيز الانفعالي للناخبين من اجل التصويت لصالح لائحة معينة او ضد لائحة معينة... الخ. وبشكل عام يمكن اعتبار ان هذه التصريحات في معظمها، لم تكن من العوامل المساعدة على الهدوء والتفاعل والتكامل بين المواطنين المتنوعي الاتجاهات، بل كانت اقرب الى المساهمة في شد الاعصاب والعصبية، وربما في زيادة التوتر في المناخ الانتخابي. من ناحية اخرى، فإن هذه التصريحات، ساهمت ايضا في التسييس المقتعل والمالغ فيه للبلديات وطبيعتها ودورها، وابعادها عن صورتها التنموية المحلية.

ان معظم الذين استصرحوا كانوا من النواب او الزعامات الذي يدعمون هذه اللائحة او تلك، وهؤلاء هم الذي احتلوا شاشات التلفزيون ومساحات وسائل الاعلام الاخرى، في حين غاب عنها المرشحون انفسهم، بل حتى رؤساء بلديات صغيرة او كبيرة، حيث بدا كأنهم تفصيل ثانوي او مجرد كومبارس مساعد لأبطال المشهد من نواب وقيادات صادروا البلديات قبل انتخابها من اجل تحويلها الى اعداد تتراكم لحساب كم بلدية تؤيد او تعارض هذا التيار او ذاك.

ان الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، تشدد على ضرورة تطبيق المواد القانونية المتعلقة بتنظيم الاعلام الانتخابي، ولاسيما فترة الصمت على الانتخابات البلدية ايضا.

وقد سجل مراقبو الجمعية اثناء يوم الاقتراع الملاحظات التي جاءت على النحو التالي

١- سجلت بعض الحوادث المتفرقة التي ذكر معظمها وسائل الاعلام، وهي بالاجمال بعد الاحتكاكات المحدودة بين المناصرين والماكينات الانتخابية التي وقعت في عدد من البلدات: منها زغرنا بعد ادلاء الوزير السابق والنائب فرنجية بصوته؛ وفي علما، ومزيرة، وسبعل، وبحنين، ووادي الجاموس،



وفنيدق. وقد عالج الجيش والقوى الامنية هذه الاشكالات فوراً، ولم يترك ذلك تأثيراً على العملية الانتخابية.

٢- تتعلق معظم الملاحظات بالتواجد الكثيف للمكينات في محيط مراكز الاقتراع، ودخول المندوبين الى داخل المراكز احيانا الى داخل الاقلام لمرافقة الناخبين واعطائهم اللوائح داخل المركز او القلم. ولاحظ مراقبو الجمعية ان المكينات الانتخابية تواجدت بكثافة وكانت كثيرة الحركة حتى في البلدات التي كان فيها لوائح ائتلافية واسعة او توافقية، والتي لا تشهد تنافسا انتخابيا فعليا.

٣- لاحظ مراقبو الجمعية حالات من الرشوة في اكثر من بلدية كزغرتا، وطرابلس والبترون والمنية الضنية وعمار ولكنهم لم يتمكنوا من توثيق حالات موثقة ومدققة

القسم الثاني: المشاهدات والمخالفات التي رصدها المراقبون

سجل مراقبو الجمعية والبالغ عددهم ٦٠٠ مراقبا متطوعا، ثابتا وجوالا، انتشروا على كافة الاقضية في المحافظاتتين. وقد جاءت ملاحظات المراقبين الجوالين على الشكل التالي:

١- في الاحداث الهامة:

توزيع مناشير أو لوائح إنتخابية في محيط مركز الإقتراع	٦٩
ترويج انتخابي داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٦٥
وجود مكينات انتخابية غير المندوبين قرب او داخل مركز الاقتراع	٣٦
تخويف أو ضغط على الناخبين داخل أو في محيط مركز الاقتراع	٢٤
عدم التدقيق بهوية الداخلين الى مركز الإقتراع	٢٢
وقوع أعمال عنف داخل وفي محيط مركز الاقتراع	١٩
عدم السماح للمراقبين أو لمندوبي المرشحين أو ممثلي وسائل الاعلام بالدخول الى مركز الاقتراع .	٦
شراء أصوات الناخبين	٦
تدخل موظف رسمي أو القوى الأمنية لصالح مرشح أو لائحة ما	٥
وصول مجموعات كبيرة من الناخبين قبل انتهاء مهلة التصويت بفترة قصيرة	٥
عدم وجود لقوى الامن في محيط مركز الاقتراع	٤
استخدام موارد عامة لغايات إنتخابية (سيارات البلدية، مدارس رسمية، مبنى البلدية، مستوصفات عامة....)	٣
حجز بطاقات الهوية	٢

في اقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة

مركز الاقتراع غير مؤهل لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية	٦١
حالات لمقترعين ذوي احتياجات اضافية محمولين الى داخل قلم الاقتراع	٣٠



في مشاركة المرأة

نسبة النساء المرشحات الى المقاعد البلدية ٨.٢١%
نسبة النساء المرشحات الى المقاعد الاختيارية ٢.٩٧%
النسبة العامة لترشيح النساء ٦.٨٥%

في عمل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

١- تعرضت الجمعية لاتهام بالانحياز من قبل النائب هادي حبيش في بلدة القبيات، وقد اتى ذلك في تصريح له امام وسائل الاعلام صباح امس، ما استدعى ردا توضيحيا من الجمعية، اكدت فيه ان تباينا في الرأي حصل بين احد مراقبي الجمعية واحد مندوبي اللائحة المدعومة من النائب حبيش حول التعاطي مع احد الاخطاء اثناء اقتراع احدى الناخبات في احد اقالم القبيات ما أثار لغطا في القلم، ولما جاء التوضيح حاسما خلافا لرأي المندوب المذكور قام النائب حبيش بالتصريح في هذا الصدد على وسائل الاعلام.

فردت الجمعية مشددة على حياديتها وموضوعيتها المستمرة منذ ١٩٩٦ ودعت في بيان صدر عنها المرشحين والسياسيين خصوصا الى مبادلة الجمعية الاحترام من خلال احترام دورها لأن في ذلك حماية لحقوق المواطن، ومساهمة في مصداقية العملية الانتخابية.

كما دعت الجمعية المعنيين في وسائل الاعلام الى عدم توظيف عملها في المراقبة بشكل فتوي من خلال تسجيل نقاط على الخصوم الانتخابيين.

٢- كان سلوك رؤساء الاقلام والقوى الامنية والعسكرية تجاه مراقبي الجمعية والتحالف ايجابيا ومتعاونوا كعادتهم في الجولات السابقة. وسجلت حالات محدودة جدا حيث تعرض المراقبون لمضايقات من قبل الماكينات الانتخابية بالدرجة الاولى. ولعل اهمها هو ما حصل في بلدة بشمزين في قضاء الكورة حيث تعرض احد مراقبي الجمعية للمضايقة والاعتداء من قبل مجموعة من المراهقين التابعين لللائحة التوافقية في البلدة، والذين كانوا متواجدين داخل مركز الاقتراع خلال اليوم. وقد وقعت الحادثة على خلفية توثيق مخالفة ارتكبتها احدى المقترعات التي ادلت بصوتها فيما ستارة المعزل مفتوحة.

٣- اما بالنسبة للثغرات التي واجهتها الجمعية بحزم خلال تنظيم عملية المراقبة، فقد كانت محدودة وتمت معالجتها خلال النهار فور ورود معلومات عنها من غرفة العمليات المركزية في وزارة الداخلية والبلديات او من المسؤولين عن تنسيق عملية المراقبة من فرق الجمعية نفسها. وفي هذا الصدد، تم سحب بطاقة احد المراقبين في عكار (بلدة العبدية) نظرا لكون احد اقربائه مرشحا للمجلس البلدي تأكيدا لمبدأ الحياد، كما تم استبدال عدد من المراقبين الذين كانوا يراقبون في القرى التي ينتمون اليها، وسجلت حالات محدودة من هذا النوع عولجت مباشرة في كل من القبيات ومشمش.

اخيرا، وقبل اختتام نص مؤتمرنا الصحفي، نشير الى اننا تلقينا في الفترة التي تلت المرحلة الثالثة من الانتخابات البلدية في الجنوب والبنطية، عددا اضافيا من الاتصالات من مرشحين ومواطنين يبلغون فيها عن مخالفات ومشاهدات لم ترد في تقريرنا عن المرحلة الثالثة في حينه. وتقوم الجمعية بتجميع وتدقيق مضمون هذه



الشكاوي والمشاهدات، تمهيدا لتضمينها في التقرير الاجمالي الذي سوف تعرضه في مؤتمر صحفي يعقد يوم العاشر من شهر حزيران ٢٠١٠. وهذا سيكون موعد لقائنا القادم مع وسائل الاعلام من اجل عرض الخلاصات واستشراف الخطوات المستقبلية من اجل الاصلاح البلدي.

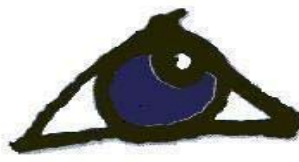
في نتائج عملية المراقبة التي قام بها ٣٢٩ مراقبا ثابتا موزعين على ١٩٨ قلما في محافظة الشمال أمس نورد ما يلي:

أولاً: في النسب التي سجلت لدى افتتاح اقليم الاقتراع

كلا	نعم	اكتمال هيئة القلم عند فتح قلم الاقتراع
6%	94%	
		توفر تجهيزات القلم عند افتتاح عملية الاقتراع
11%	89%	
		المعزل يضمن سرية الاقتراع
5%	95%	
		مركز الاقتراع مجهز لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية
69%	31%	
بين ٧:٣١ و ٩:٠٠	بين ٧:٠١ و ٧:٣٠	هل تم فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد؟
0.5%	25.8%	73.7%

ثانياً: في نتائج مراقبة عملية التصويت:

40%	نسبة الاقلام التي وردت فيها اسماء كل المقترعين في لوائح الشطب
49%	نسبة الاقلام التي لم يرد فيها بين اسم واحد و ٥ اسماء في لوائح الشطب
9%	نسبة الاقلام التي لم يرد فيها بين ٦ اسماء و ١٥ اسما في لوائح الشطب
2%	نسبة الاقلام التي لم يرد فيها اكثر من ١٦ اسما في لوائح الشطب
نسبة الاقلام التي لم تسجل فيها حالة تصويت دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح	96%
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة تصويت دون ابراز بطاقة هوية او جواز سفر صالح مرة واحدة على الأقل	4%
نسبة الاقلام التي لم تسجل فيها حالات عدم دمع الاصبع بالحبر	93%
نسبة الاقلام التي سجلت فيها حالة عدم دمع الاصبع بالحبر مرة واحدة على الأقل	7%
نسبة الاقلام التي لم يسمح فيها بالتصويت لأي ناخب لم يكن اسمه مدرجا على لوائح الشطب	97%
نسبة الاقلام التي سمح فيها بالتصويت لما بين ناخب واحد و ٥ ناخبين لم تكن اسماؤهم مدرجة على لوائح الشطب	3%



ثالثا: في مراقبة عملية الاقفال والفرز

نعم	كلا	
15.0%	85.0%	اقفال القلم عند الساعة السابعة مساء
5.0%	95.0%	فروقات بين عدد المغلفات في الصندوق وعدد المقترعين
4.0%	96.0%	منع لمراقب او مندوب من مراقبة عملية الفرز
3.0%	97.0%	رفض طلب اي من المندوبين بالحصول على نسخة من المحضر
11.0%	89.0%	احتساب ورقة اقتراع لم يكن من المقترض ان تحتسب
43.0%	57.0%	نزاع حول ورقة اقتراع
33.0%	67.0%	ورقة اقتراع واحدة كحد ادنى تضمنت لقباً او رمزا ما
5.0%	95.0%	محاولة احدهم عرقلة عملية الفرز
83.0%	17.0%	تعليق رئيس القلم محضر النتائج على مدخل القلم